



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The Durability of Capital and its Impact on Reducing Financial
Distress: An analytical study of data for a sample of Iraqi commercial
banks from the period (2011-2020)**

Nareen Ibrahim Abozaid*, Ahmed younis Aswad

College of Administration and Economics/University of Dohuk

Keywords:

Capital stability, Capital adequacy, Liquidity,
Financial distress.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 12 Sep. 2023

Accepted 05 Oct. 2023

Available online 31 Dec. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Nareen Ibrahim Abozaid

college of Administration and
Economics/University of Dohuk



Abstract: The research aims to identify the strength of capital and its impact on financial distress. The subject of the capital stability and the banks tendency to strengthen their financial positions is one of the important topics in the field of financial management. Banks play an important role in building the country's economy, and therefore we sought in this research to combine two topics of importance and influence on the activities of banks. The research was conducted on data from a sample of commercial banks registered in the Iraqi Stock Exchange to identify the effect of capital strength on financial distress among that sample. The sample included seven commercial banks that registered in the Iraq Stock Exchange. In the theoretical aspect, the research relied on the descriptive approach, while the field aspect was based on the analytical approach, in which the financial analysis was conducted, relying on historical data for the sample, and then conducting statistical analysis on the data and through statistical programs (SPSS-Excel) to complete the financial analyses, And the required statistics. The most important conclusions showed that the banks in the sample have high resilience in the face of risks and crises that could affect their banking activities. Based on the high levels of financial robustness indicators adopted by the current research and which emerged from the results of the financial analysis. The research also presented a set of proposals, the most important of which was that the surveyed banks work to expand the scope of their banking activities by creating opportunities to work in the regional environment of neighboring countries. As well as work in the global banking environment in order to build an Iraqi banking system that enjoys a regional and global reputation.

متانة رأس المال وأثره في الحد من التعثر المالي: دراسة تحليلية لبيانات عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2011-2020

أحمد يونس أسود

نارين إبراهيم أبوزيد

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة دهوك

المستخلص

يهدف البحث إلى التعرف على متانة رأس المال وأثره في التعثر المالي، وقد تم إجراء البحث على بيانات عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للتعرف على أثر متانة رأس المال في التعثر المالي لدى تلك العينة، وبلغت العينة سبعة مصارف تجارية مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية. واستند التأطير النظري للبحث على المدخل الوصفي في حين إن تأطير البحث الميداني ارتكز على المدخل التحليلي ومن خلال تقنيات التحليل المالي والتحليل الإحصائي على البيانات التاريخية لعينة المصارف وبالتطبيق في البرامج الإحصائية (SPSS-Excel) لتنفيذ التحليلات المطلوبة. وكان من بين الاستنتاجات المهمة بأن المصارف في العينة تمتلك متانة عالية في مواجهة المخاطر والأزمات التي من الممكن أن تؤثر على أنشطتها المصرفية وذلك بالاستناد على المستويات العالية لمؤشرات المتانة المالية التي تبناها البحث الحالي والتي أفرزتها نتائج التحليل المالي، كما قدم البحث مجموعة من المقترحات كان من أهمها أن تعمل المصارف المبحوثة على توسيع نطاق أنشطتها المصرفية وذلك بخلق الفرص للعمل في البيئة الإقليمية للبلدان المجاورة وكذلك العمل في البيئة المصرفية العالمية من أجل بناء نظام مصرفي عراقي يتمتع بالسمعة الإقليمية والعالمية.

الكلمات المفتاحية: متانة رأس المال، كفاية رأس المال، السيولة، التعثر المالي.

المقدمة

لقد حظى مفهوم متانة رأس المال أهمية متزايدة في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية، حيث تهدف المصارف التجارية إلى تحقيق أهداف متعددة والتي من أهمها البقاء والنمو، وإن عمل تلك المصارف يتعرض فيما يتعلق بطبيعة مصادر الأموال واستخداماتها إلى العديد من المخاطر، ويسعى القائمون على متانة رأس المال للشركات بصورة عامة والمصارف بصورة خاصة على اختلاف أنواعها إلى ضمان استمراريتها والمحافظة (على) الأداء المالي الجيد بهدف ضمان مستوى معين من اليسر المالي، ويعد التعثر المالي أحد مؤشرات التهديد التي تتعرض لها المصارف التجارية في ظل التحديات التي تواجه التطورات العالمية على هذا القطاع الاقتصادي المهم، حيث إن تعرض المصرف للتعثر المالي من المحتمل أن يؤدي إلى إفلاسه، ويعد التعثر المالي مؤشراً خطيراً تواجهه الشركات والأطراف الأخرى المرتبطة بها، وقد اجتهد العديد من الباحثين في الوصول إلى طرق للاكتشاف المبكر لإمكانية وقوع الشركة في حالة التعثر المالي.

ويهدف البحث الحالي لبحث العلاقة بين متغيرين والمتمثل بكل من متانة رأس المال، والتعثر المالي في إطار بحثي يتضمن ثلاثة محاور إذ تم تخصيص المحور الأول للجانب المنهجي، ونستعرض في محوره الثاني والثالث الجانب النظري لمتغيرات البحث، واستعرضنا في المحور الرابع الجوانب التحليلية، ثم اختتم هذا البحث بعدد من الاستنتاجات والمقترحات.

المحور الأول: منهجية البحث: نتعرض في هذه الفقرة لتحديد مسارات بنود المنهجية لمعالجة المشكلة وتحليل الفرضيات وكما يأتي:

1-1. مشكلة البحث: نظراً لما تواجهه الشركات بصفة عامة والمصارف التجارية بصفة خاصة من مشكلات تتعلق بتحديد معيار لقياس لمتانة رأس المال بعين الاعتبار وصيغها وأساليبها التمويلية والمخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها وتقود بالتالي نحو التعثر المالي، حيث يعد التعثر المالي من الظواهر المصرفية ذات الأثر الجوهري على أداء المصارف، ونظراً للأهمية البالغة التي حظيت بها قضية متانة رأس المال السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع وتيرة المخاطر، فضلاً عن ما أظهرته الأزمات المالية العالمية الأخيرة من عدم متانة رأس المال، فضلاً عن عدم وجود إفصاح عن المعلومات التي من شأنها تمكن السوق والمستثمرين من تقييم متانة رأس المال، لذلك جاء البحث الحالي لدراسة العلاقة بين متانة رأس المال وأثرها على التعثر المالي والذي يتطلب الأمر ضرورة دراستها ميدانياً وذلك اعتماداً على ما قامت به الدراسات السابقة من تأسيس للأفكار والنظريات ذات العلاقة فضلاً عما نراه من مؤشرات في واقع الميدان المبحوث للمصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية في العينة.

حيث تمثلت مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية:

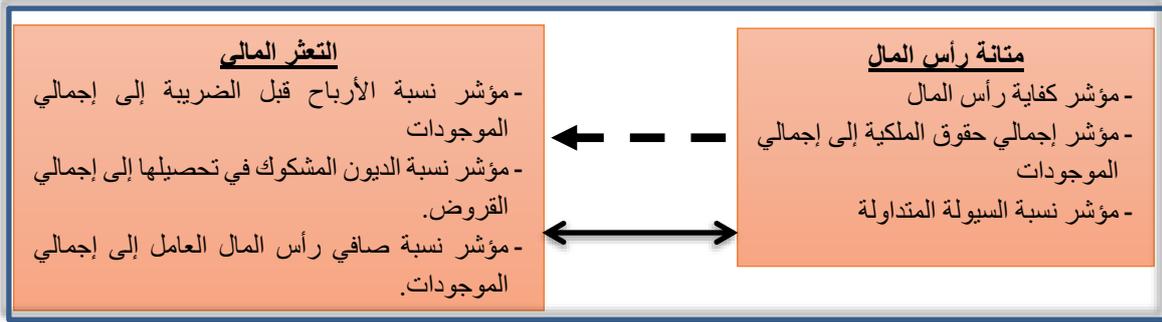
1. هل تسهم متانة رأس المال للمصارف قيد الدراسة في الحد من أعراض التعثر المالي ومعالجة مسبباتها؟
2. ماهي مستويات إسهام مؤشرات النسب المالية التي تم اعتمادها في هذا البحث في الكشف عن توقع حالات التعثر المالي في المصارف التجارية المبحوثة؟

2-1. أهمية البحث: يكتسب البحث الحالي أهميته النظرية من محاولة التركيز على الجوانب المعرفية للجدور الفكرية لموضوعات متانة رأس المال والتعثر المالي والتي تلقى اهتمام من قبل الباحثين وإدارات المصارف على حد سواء. من جانب آخر فإن الأهمية الميدانية للبحث تأتي من خلال إبراز أثر متانة رأس المال في التعثر المالي وتوجيه اهتمام إدارات المصارف المبحوثة لذلك.

3-1. أهداف البحث: يهدف البحث الحالي إلى إعداد إطار نظري لمراجعة الأدبيات الفكرية في مجال متانة رأس المال والتعثر المالي، ووضع منهجية علمية تمثل المسار الذي يتم من خلاله معالجة الجانب الميداني فضلاً عن:

1. توضيح ومناقشة الجدل الفكري عن موضوعات البحث وابعاده الفكرية والفلسفية وماهي توجهات وآراء الباحثين بخصوص متغيرات البحث في إطار نظري فظلاً عن تطبيقها في الجانب الميداني.
2. معرفة أبعاد ومستويات العلاقة بين متانة رأس المال والتعثر المالي من خلال تحليل بيانات المصارف التجارية في العينة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وأثرها في الحد من التعثر المالي.
3. دراسة علاقة الارتباط والأثر والتباين بين متانة رأس المال والتعثر المالي.
4. الكشف عن المصارف التي حققت التوازن في متانة رأس المال لديها من عدمه، والتعرف على تلك المصارف التي ربما تعاني من التعثر المالي.

4-1. نموذج البحث: إن المعالجة المنهجية لمشكلة البحث في ضوء إطارها النظري تطلب تصميم أنموذج افتراضي كما هو موضح في الشكل رقم (1) أدناه والذي يتضمن متغيرات البحث، ولقد اعتمد الباحثان في تصميمهما لأنموذج البحث على أبعاد المتانة المالية والمتمثلة في (مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، مؤشر نسبة السيولة المتداولة) والتي تمثل المتغير المستقل، أما المتغير التابع فتمثل (مؤشر نسبة الأرباح قبل الضريبة إلى إجمالي الموجودات، مؤشر نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض، مؤشر نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات).



← → علاقة الارتباط

← - - - علاقة الأثر

الشكل (1): أنموذج البحث

المصدر: اعداد الباحثان.

5-1. فرضيات البحث: وتمثلت بالفرضيات الرئيسية والتي يتم اختبارها عند مستوى معنوية (0.05) وكالاتي:

1. الفرضية الرئيسية الأولى: بنيت على افتراض أنه: (لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين متانة رأس المال وبين التعثر المالي في المصارف التجارية المبحوثة وعلى المستويين الجزئي والكلي).
2. الفرضية الرئيسية الثانية: بنيت على افتراض أنه: (لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمتانة رأس المال في التعثر المالي للمصارف التجارية المبحوثة وعلى المستويين الجزئي والكلي).
3. الفرضية الرئيسية الثالثة: بنيت على افتراض أنه: (لا يوجد تباين معنوي ذو دلالة إحصائية عند 0.05 بين المصارف المبحوثة تجاه متانة رأس المال والتعثر المالي).

6-1. عينة البحث: تكونت العينة من سبعة مصارف تجارية مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة المحددة من 2011 لغاية 2020 والممثلة بكل من مصرف بغداد، وكوردستان، والمنصور، والاتحاد، والشرق الأوسط، وأشور، والائتمان وكما هو مبين بالجدول رقم (1). وقد تم الاعتماد على المصارف المذكورة كونها تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد في العراق فضلاً عن توافر البيانات لتلك المصارف وخلال مدة البحث، مما يسمح للباحثين بتحديد الاختلافات الجوهرية بين طبيعة العوامل المالية التي تباشرها في أثناء تمويل عملياتها وإمكانية تعرضها للتعثر المالي.

الجدول (1): معلومات عامة للمصارف في العينة

ت	المصارف	سنة التأسيس	رأس المال الحالي بالدينار	الرمز في السوق
1	بغداد	1992	250 مليار	BBOB
2	كوردستان الدولي الإسلامي	2008	400 مليار	BKUI
3	المنصور	2006	250 مليار	BMNS
4	الاتحاد العراقي	2004	250 مليار	BUOI
5	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	1993	250 مليار	BIME
6	أشور الدولي للاستثمار	2005	250 مليار	BASH
7	الائتمان العراقي	1998	250 مليار	BROI

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية.

1-7. متغيرات البحث ومؤشرات القياس: تبنى البحث متغيرين إثنين لدراستهما وجرى في ضوءهما تصميم مخطط البحث واتجاهات العلاقات ذات الصلة بالارتباط والتأثير بين تلك المتغيرات، والتي قيست على وفق المؤشرات الآتية:

1. المتغير التفسيري أو المستقل والممثل بمتانة رأس المال والذي تم قياسها من خلال المؤشرات المالية الآتية:

أ. مؤشر كفاية رأس المال.

ب. مؤشر نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات.

ج. مؤشر نسبة السيولة المتداولة.

2. المتغير المعتمد والمتمثل بالتعثر المالي والذي تم قياسه بالمؤشرات المالية الآتية:

أ. مؤشر نسبة الأرباح قبل الضريبة إلى إجمالي الموجودات.

ب. مؤشر نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض.

ج. مؤشر نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات.

المحور الثاني الجانب النظري: متانة رأس المال

1-2. مفهوم متانة رأس المال وأهميته: تتمثل الوظيفة الرئيسية للمصارف في تحويل الأموال المقدمة من الدائنين وودائع العملاء إلى استثمارات أو قروض أو أنشطة تمويلية، وبذلك تهتم المصارف التجارية بتوفير قاعدة متينة ورصينة لرأس المال، ينبغي أن تكون عالية الجودة لمساندة انكشافها للمخاطر بمختلف أنواعها إذ أنها تسعى في تحقيق الاستقرار المالي لها بشكل خاص وللنظام المالي والمصرفي بشكل عام، لذا تسعى تلك المصارف إلى تطبيق المعايير المحلية والدولية ذات الصلة بمتانة رأس المال وعن طريق اتخاذ إجراءات معينة، باعتبارها من المتطلبات أو المعايير اللازمة في مجال المتانة المالية والتي تفرض عليها من قبل الجهات الرقابية كالبنك المركزي والمنظمات الدولية، فإنه يكون لزاماً على المصارف أن تتأكد من المتانة المالية لديها لتغطية التزاماتها ومواجهة الأزمات المالية، فإن وجود مثل هذا الشرط أمر بالغ الأهمية للحفاظ على عملياتها. وازدادت أهمية بموضوع المتانة المالية للمصارف بعد الأزمات المالية وخاصة خلال أزمة 2007-2008 (Mohammed, 2018: 14) وكذلك أزمة كورونا-19 والتي أدت إلى إغلاق العديد من المصارف حول العالم. ووفق صندوق النقد الدولي يعد مؤشر المتانة دليلاً للإنذار المبكر عند تعرض القطاع المصرفي والمالي لأي خطر محتمل أن يواجهها، حيث يعد مؤشراً مهماً لتحليل هشاشة النظام المصرفي وتقييم عمله ومتابعة صلابته من أجل دعم الاستقرار وتحديد المخاطر التي قد ينتج عنها فشل النظام المصرفي (تقرير مؤشر السلامة المالية في الدول العربية، 2017: 3)، وعرفت المتانة المالية لرأس المال على أنها جملة التدابير والإجراءات الاحترازية المطبقة والتي تجعل مؤشرات المصرف في وضع احترازي قادر على التنبؤ المبكر بالأزمات، ووضع تصحيحي يمكنها من مواجه هذه الأزمات (بو هريرة، ومصطفى، 2017: 109). ولكي يكون النظام المصرفي متيناً مالياً لا بد أن يكون قادراً على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة المختلفة، حيث تكمن أهمية قياس مؤشرات المتانة المالية لرأس المال بالسماح بتقييم القطاع المصرفي بمقاييس كمية وموضوعية، كما تعمل كمؤشر عن الأزمات والصدمات المصرفية، والتي تعتمد على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية (البطرنى ومتولي، 2021: 7).

2-2. مؤشرات متانة رأس المال: عادة ما يتم قياس متانة رأس المال للمصارف التجارية بمؤشرات مالية متعددة والتي تعكس من خلالها المتانة المالية للمصرف وسلامته، إذ اختلفت الدراسات في تحديد تلك المؤشرات وذلك بحسب توجهاتها وأغراضها البحثية، وقد تبنى البحث الحالي في جانبه الميداني المؤشرات المالية التالية لمتانة رأس المال لغرض التحقق من علاقتها بالتعثر المالي:

2-2-1. مؤشر كفاية رأس المال: يعد مفهوم كفاية رأس المال ومفهوم الملاءة المصرفية وجهان لعملة واحدة ألا وهو بأن يكون رأس المال كافياً لدعم ثقة المودعين وتحقيق أهداف المصرف ومواجهة المخاطر المصرفية من خلال قدرة رأس المال على امتصاص الخسائر غير المتوقعة وتمكين المصرف من مواصلة نشاطه وفعاليته المختلفة واجتذاب الودائع الكافية من دون أن تتأثر ثقة المودعين عند حدوث الخسائر (الدعوى والمرسومي، 2014: 32)، وعرف (Kosmidou, 2008: 150) مفهوم كفاية رأس المال على أنه مقدار رأس المال القادر على استيعاب الصدمات المتوقعة والتي من الممكن أن يواجهها المصرف. وعرفها (Mili et al., 2017:1) على أنها هامش الأمان القادر على استيعاب الخسائر المحتملة وهو مقياس مهم للسلامة والمتانة المالية، ويعتبر معيار كفاية رأس المال من أهم المعايير المستعملة في تقييم قدرة المصارف التجارية فكلما كانت نسبة كفاية رأس المال مرتفعة كلما ارتفع تصنيف المصرف (التميمي، 2021: 509).

وقد كانت اتفاقيات بازل بإصدارتها المختلفة تمثل الجهود الدولية الرئيسية لوضع وتضبيب القواعد ذات الصلة بمتطلبات كفاية رأس المال والتي قدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية والعاملة ضمن هيكل بنك التسويات الدولية. ففي العام 1988 أدخلت اللجنة نظام لقياس كفاية رأس المال وضمن إصدارها في بازل I (Shingjergji & Hyseni, 2015: 2)، وتم استبدال هذا الإطار في العام 2004 بضوابط أكثر تعقيداً لكفاية رأس المال والتي جاءت تحت عنوان بازل II، أما في أعقاب الأزمة المالية في الأعوام 2007-2008 فقد وضعت ضوابط جديدة لكفاية رأس المال وضمن مقررات بازل III (برغلي، 2020: 2).

2-2-1-1. مكونات رأس وفق " بازل I يتكون رأس المال من شريحتين هما: الشريحة الأولى أو رأس المال الأساسي: وتشمل رأس المال المدفوع المتمثل بالأسهم العادية وتقتصر على حقوق المساهمين والاحتياطات المعلنة أو المفصح عنها. والشريحة الثانية رأس المال المساند أو التكميلي: ويقصد بها الأموال التي تدعم رأس المال الأساسي والتي لا تكون ناشئة من نشاط المصرف الاعتيادي وإنما من موارد أخرى نقدية وغير نقدية (إسماعيل، 2018: 6).

نسبة كفاية رأس المال = (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر $\leq 8\%$

اتفاقية بازل II: في بازل II تحدد اوزان المخاطر حسب مستويات التصنيف الائتماني للشركة مقابل وزن موحد لجميع الشركات في بازل I، وفي بازل II تنطوي على ضوابط مانعة لانخراط الشركات المالية في عمليات المراجعة (ليان، 2019: 19):

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال النظامي / الموجودات المرجحة بالمخاطر (الائتمان + السوق + التشغيلية) $\leq 8\%$

اتفاقية بازل III: جاءت معايير بازل 3 كرد فعل للأزمة المالية العالمية، خاصة بعد اعلان العديد من المصارف افلاسها وثبات القصور في معايير بازل 2 وفشلها في الحماية أو عدم التقيد بها أصلاً،

لذلك أصبح لزاماً ادخال مقررات جديدة أو تعديلات على المقررات السابقة تواكب الواقع المصرفي (كريم، 2017: 174).

نسبة كفاية رأس المال = الشريحة 1 + الشريحة 2 / مخاطر (الانتمان 75% + السوق 5% + التشغيل 25%) ≤ 10.5%

ومن أهم المؤشرات أو المقاييس التي تهدف إلى معرفة كفاية رأس المال الذي يمتلكه المصرف، الآتي (Al Zoubi, 2021: 211)، (السليفاني، 2020: 9):

أ. رأس المال إلى الودائع: وهو من أكثر مؤشرات القياس لكفاية رأس المال أهمية واستخداماً كونه يبنى على محاولة السيطرة على المخاطر التي تنجم عن زيادة الودائع عن حدود معينة لرأس المال المصرفي، ويتم قياس هذا المؤشر بالمعادلة:

(نسبة رأس المال إلى الودائع = رأس المال / الودائع * 100)

ب. رأس المال إلى إجمالي الموجودات: وهو المؤشر الذي استخدم بمثابة البديل عن سابقه وذلك لقصوره في التحقق من حجم الموجودات المستثمرة وجودتها والتي تؤثر في كفاية رأس المال. ويتم قياس هذا المؤشر بالمعادلة:

(نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات = رأس المال / إجمالي الموجودات * 100%)

ج. رأس المال إلى الموجودات الخطرة: تم وضع هذا المؤشر بغية التخلص من جوانب القصور في المؤشرات السابقة وذلك لوجود اختلاف في السياسات الائتمانية والاستثمارية فيما بين المصارف التجارية، ويتم قياس هذا المؤشر بالمعادلة:

(نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة = رأس المال / (الموجودات الخطرة - الموجودات السائلة) * 100%)

د. إجمالي حقوق الملكية على إجمالي الموجودات المرجحة للمخاطر: يستدل من هذا المؤشر على حجم الموجودات الخطرة والتي من الممكن تغطيتها من خلال رأس المال ويتم حسابها وفقاً للمعادلة الآتية:

= (إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الموجودات المرجحة للمخاطر) * 100%

هـ. نسبة كفاية رأس المال: يعتمد حساب هذا المؤشر على كل من رأس المال الاساسي مضافاً إليه رأس المال المساند إلى بصافي الموجودات المرجحة بالمخاطر وقد اعتمدت هذه النسبة من قبل البنك المركزي العراقي والذي الزم المصارف بتطبيقها حيث أن ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشراً على كفاية رأس المال في المصارف.

نسبة كفاية رأس المال = (رأس المال الاساسي + رأس المال المساند) / (صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية + مخاطر السوق)

2-2-2. مؤشر السيولة: إن مفهوم السيولة المصرفية يختلف عن المفهوم العام للسيولة في الشركات الأخرى، حيث عرفت لجنة بازل للسيولة المصرفية على أنها قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها من دون تكبد خسائر غير مقبولة (1: 2008, Basel)، إن حاجة المصارف إلى السيولة هو لمقابلة الالتزامات المالية المتمثلة بسحوبات المودعين وطلبات القروض للمستثمرين ورجال الأعمال، وإن مثل هذه الاحتياجات مستمرة ولا بد للمصرف أن يكون مستعد لها (الذبحاوي وفرج، 2022: 1057). ومن أهم المؤشرات المالية المستخدمة في قياس

- (Snjawi & Essa, 2021: 248)، (عبد الحميد وكاظم، 2020: 351-350)، (كاظم وحسن، 2021: 131)، (Munteanu, 2012: 994)، (Rudhani & Balaj, 2019: 25):
- أ. نسبة الموجودات السائلة: وهي من النسب المهمة لقياس سيولة المصرف وسلامته المالية، وحسب المعادلة الآتية: $\text{نسبة الموجودات السائلة} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{إجمالي الموجودات}} * 100\%$
- ب. نسبة التوظيف: يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مدى ملائمة مستويات التوظيف للأموال المتاحة تحت تصرف المصرف والناجمة من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من القروض والسلف وحسب المعادلة الآتية: $\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع}} * 100\%$
- ج. نسبة الرصيد النقدي: يستدل من هذا المؤشر على كمية الرصيد النقدي لدى كل من البنك المركزي وفي الصندوق وكذلك الأرصدة الأخرى كالمسكوكات الذهبية والعملات الأجنبية الموجودة لدى المصرف للوفاء بالتزامات المصرف، وحسب المعادلة الآتية: $\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{أرصدة سائلة أخرى}}{\text{الودائع}} * 100\%$
- د. نسبة السيولة القانونية: تعد من النسب المهمة والتي يجب توفرها لدى المصرف، وتعرض هذه النسبة للمتابعة والكشف من قبل البنك المركزي باستمرار، ويتم حسابها وفق المعادلة الآتية: $\frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{الرصيد النقدي لدى البنك المركزي} + \text{الاستثمارات} + \text{اوراق تجارية مضمومة}}{\text{الودائع}} * 100\%$
- هـ. نسبة السيولة المتداولة: وتسمى نسبة التداول وتشير هذه النسبة لقياس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المستحقة ومكوناتها، وتحتسب هذه النسبة بالمعادلة الآتية: $\text{نسبة السيولة المتداولة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} * 100\%$
- 2-2-3. مؤشر نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات: يعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس مستويات التمويل بالاعتماد على حقوق الملكية في الهيكل التمويلي للمصرف، وتشير هذه النسبة إلى مدى مساهمة حقوق المالكين في تمويل نشاطات المصرف، وتحديد مقدار توظيف أموال الملكية لكل دينار من مجموع الموجودات. إن زيادة هذه النسبة تعني الاعتماد بصورة كبيرة على أموال المالكين في الاستثمار بالنسبة إلى أموال الدائنين وهذا يشكل خطر على المالكين، والعكس صحيح، عند انخفاض هذه النسبة فهذا يعني الاعتماد بصورة كبيرة على أموال الدائنين مقارنة بأموال المالكين، وفي هذه الحالة فإنه يشكل خطر بالنسبة للدائنين، وبالتالي يجب أن يكون هناك توازن ما بين أموال الملكية وأموال الدائنين وتكون صيغتها وفق الآتي (علي والجراح، 2022: 191): $\text{نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} * 100\%$

المحور الثالث: التعثر المالي

3-1. مفهوم التعثر المالي: يعد موضوع التعثر المالي من الموضوعات المهمة والتي تثير اهتمام مختلف الباحثين وأصحاب الشركات وكذلك المصارف، كثيراً ما تتضارب المصطلحات، وتختلف المفاهيم وتتعدد جهات النظر لذا كان من الضروري تحديد مفهوم التعثر أولاً ثم تحديد مفهوم التعثر المالي حيث يعد مصطلح التعثر هو التعثر لشيء يخل بالتوازن، يفقدنا القدرة على الحركة ويصبح الهدف الرئيسي لنا في هذه اللحظة هو استعادة ما كنا عليه فيه، أي التوازن والتحكم لاستئناف المسيرة، فالتعثر مجرد حادث عرضي مفاجئ نتيجة ظهور عائق (هاني، 2022: 21)، وتم تفسير التعثر على

أنه: "عملية" و"حالة" وفيما يخص أنه عملية فإن التعثر لا يعد نتاجاً لحظياً بقدر كونه ناجماً عن عدة أسباب وعوامل والتي تفاعلت خلال مراحل زمنية تطول أو تقصر وتؤدي إلى الحالة التي عليها من عدم المقدرة على السداد، كما عرف بكونه المرحلة التي تصل فيها الشركة إلى حالة من الاضطرابات المالية والتي يمكن التدرج بها إلى أن تصل لحالة إشهار إفلاسها، سواء عدم قدرتها على سداد التزاماتها أو تحقيق خسائر متتالية (يوسف وآخرون، 2022: 14).

وهناك تعريفات عدة للتعثر المالي فهناك من يعرف التعثر على أنه تلك المرحلة التي آلت إليها الشركة أو الشركة ودخلت في اضطرابات مالية، سواء من خلال الخسائر المتتالية أو عدم القدرة على سداد الديون. كما أن هناك من يستخدم مصطلح التعثر كمرادف لمفهوم للإفلاس القانوني أو الإعسار المالي أو وصف للمرحلة التي تسبق الإفلاس في الشركة. ويرى آخرون أنه وصف للشركة التي تعاني من تراكم الخسائر لعدد من السنوات (فاطمة، 2019: 10) وعرفت أيضاً على أنها عدم القدرة على سداد الالتزامات في موعدها ونقص العوائد أو توقفها (شاهين ومطر، 2011: 895)، ويعد التعثر المالي مقدماً لإفلاس الشركات، ومن ثم يلزم معالجتها سريعاً وبشكل فعال، وتعد قدرة الشركة على اتخاذ إجراءات سريعة الاستجابة عندما تتعرض لتعثر مالي عاملاً حاسماً في تعافيتها (يونس، 2022: 345)، والتعثر هو عدم قدرة المصرف على تلبية الطلب على الأموال من قبل العملاء على المدى القصير ويولد ذلك المخاوف والذعر لدى أصحاب الودائع على أموالهم فيلجأون إلى سحب ودائعهم من المصرف مما يعكس عدم قدرة المصرف على تلبية حاجات الجمهور من السيولة (عبد الرزاق، 2021: 208-209)، ويعرف كذلك على أنه الحالة التي يواجه فيها المصرف لخطر عدم القدرة على الدفع للدائنين، وزيادة الخطر بالنسبة للمودعين والدائنين، ويعكس ارتفاع خطر الإعسار الحالة المالية المتعثرة للمصرف وهذا يعني أن المصرف يكون في حالة التعثر حتى قبل أن يصل إلى مرحلة عدم الملاءة المالية (سميرة، 2016: 6)، وعرفه (الحسنوي، 2014: 120) على أنه خلل يصيب الشركة عندما تتعرض لأزمات مالية غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها عند تواريخ استحقاقها، وتبرز أهمية دراسة التعثر المالي في مجالين (البغدادي، 2008: 3-4):

أ. التنبؤ بالتعثر المالي وتحديدته في الشركات التي تلجأ لتمويلها المالية عن طريق القروض سواءً أكانت تلك القروض من المصارف أم من الشركات الأخرى .

ب. تظهر أهمية دراسة التعثر المالي عند المصارف على مدى التزام الزبائن (شركات أو أفراد) بمعايير الائتمان من حيث مواعيد السداد، والقدرة على السداد.

2-3. أسباب التعثر المالي: تتمثل أهم الأسباب التي تتعرض لها الشركة بصورة عامة والمصارف بصورة خاصة للتعثر المالي بالآتي:

1. الأسباب الإدارية: وتتمثل بالإهمال من قبل بعض الموظفين العاملين عند غياب الرقابة المباشرة عنهم، وانعدام روح المبادرة والخوف من تحمل المسؤولية وكذلك اختيار مدير إداري غير كفوء يؤدي إلى تعثر المصرف (كريم، 2018: 243).
2. الأسباب الداخلية: تتمثل في القرارات الإدارية الخاطئة كالتوسع في منح الائتمان للعملاء مع عدم القدرة على التحصيل، وعدم كفاءة إدارة حسابات المدينين والمدفوعات، وزيادة الاستثمار في الموجودات والمخزون، وعدم كفاية رأس المال العامل، فضلاً عن عدم توافر المهارات اللازمة للتقرير عن التعثر المالي (Chieng, 2013: 67)

3. الأسباب الخارجية: وتتمثل بانخفاض الطلب على منتجات وخدمات الشركة، ضعف كفاءة رأس المال، دخول سلع جديدة وبأسعار ذات جودة عالية وسعر منخفض (4: 2019: Michalkova et al.).
4. الأسباب المالية: في مقدمة هذه الأسباب عدم التناسب بين رأس المال والودائع والقروض مما يعني خلل الهيكل التمويلي ويؤدي ذلك إلى تراكم ديون الشركة، مما يؤثر بشكل سلبي على نتائج أعماله وظهور خسائر كبيرة مع فقدان السيولة النقدية وعجز عن الوفاء بديونه تجاه مختلف دائنيه (سماوي والمهدي، 2022: 510).
5. الأسباب التسويقية: تعد المسألة التسويقية من الأسباب التي تسبب في تعثر البنك، فقد يواجه بنك معين بمنافسة حادة لمنتجاته في السوق المحلية أو الخارجية يغذيها انخفاض الكفاءة السعرية والفنية لهذه المنتجات وسواء كان ذلك لاعتبارات خارجة عن نطاق البنك أو لا، هذه العوامل تعرقل الجهود التسويقية للمشروع ومما ساعد على ذلك عدم وجود جهاز تسويقي قوي لمواجهة التغيرات المحلية والخارجية (الهام، 2016: 42).
6. الأسباب البيئية أو الطبيعية: وتتمثل بالزلازل، والحرائق، والكوارث الطبيعية الأخرى وهذه الأسباب تكون خارج نطاق تحكم الشركة، ومن الممكن أن تسبب التعثر المالي لبعض الشركات (يونس، 2022: 347).
- 3-3. مراحل التعثر المالي:** وجه العديد من الباحثين عن مراحل التعثر المالي على أنها مراحل تظهر على الشركة فيها مظاهر تنبئ بتعثرها، ويمر التعثر المالي بالعديد من المراحل وتتمثل بالآتي:
- (امين، 2022: 204)، (سميرة، 2016: 18)، (Coelho, 2012: 63)، (رمو والوتار، 2008: 22):
1. المرحلة الأولى مرحلة حدوث الحدث العارض: وهي البداية الحقيقية للتعثر بحيث يحدث عارض يمثل لحظة اختبار وتحدي للمدير المالي فإذا تفتن وانتبه له وأدرك خطورته فإنه لن يحدث التعثر المالي لكن إذا تجاهل بدأ التعثر.
 2. المرحلة الثانية مرحلة التغاضي عن الوضع الراهن: أي مرحلة التي تتجاهل بها الإدارة المخاطر التي تحيط بها كنتيجة للحدث العارض الذي ظهر بالمرحلة الأولى.
 3. المرحلة الثالثة مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته: وهي المرحلة التي يزداد فيها التعثر تفاقمًا ويزداد تجاهل القائمين على الشركة لخطورة الوضع، وهنا تبدأ الخسائر بالتراكم على الإدارة.
 4. المرحلة الرابعة مرحلة التعايش مع التعثر: وهي أخطر مرحلة وأكثرها تدميرًا للشركة وهي أن يصبح التعثر من ضمن نشاطها اليومي والتأقلم عليه مع توقف الأعمال والتي تؤثر بأدوارها على توقف الالتزامات ويبدأ الدائنون بالمطالبة بحقوقهم.
 5. المرحلة الخامسة مرحلة حدوث الأزمة المدمرة: يتحقق خطر الإفلاس عندما تواجه الشركة حادث ضخم لا يمكن التعنيم عليه أو امتصاصه والتي يتم من خلالها الإعلان عن فشلها.
 6. المرحلة السادسة مرحلة معالجة الأزمة أو التصفية: وهي المرحلة العلاجية والتي تكون أولى خطواتها إعفاء مجلس الإدارة الذي تسبب في تلك الأزمة ومن ثم تعيين مفوض يقوم بالإجراءات التصحيحية سواء أكانت عمليات دمج أم التصفية أو إعادة الشركة إلى النشاط بعد إعادة الجدولة وتسديد التزاماتها.
- 3-4. آثار التعثر المالي على المصارف:** إن آثار التعثر المالي عادةً ما تكون على مختلف الأطراف ذات العلاقة مع المصارف، حيث تم تلخيصها بما يأتي (كريم، 2019: 243):
1. عدم إمكانية حصول المصرف على فوائد القروض المتعثرة.

2. ظهور مخصص للقروض المتعثرة والذي يسهم في تخفيض أرباح المصرف في السنة التي وضع خلالها هذا المخصص.
3. انخفاض مستويات تصنيف المصرف عن مقياس قوة المصارف ضمن بلد معين ويكون أكبر تكلفة يدفعها المصرف نتيجة تعثر جزء من قروضه وذلك بسبب زيادة حجم قروض المصرف المتعثرة لديه.
4. تحمل المصرف لكلف إدارية ومالية وقانونية وذلك لأن القروض المتعثرة تحتاج إلى قدر كبير من المتابعة والجهد والتحليل مما يضاعف من الأعباء التي تقع على الإدارة في تحقيق ذلك.
- 3-5. طرق علاج التعثر المالي: هناك وسائل عديدة يمكن استخدامها لعلاج التعثر المالي الحادث، غير أن الاستخدام الصحيح لهذه الوسائل يتطلب القيام بدراسة جيدة ومستفيضة لأسباب التعثر حتى يمكن اختيار الأفضل والأنفع منها للعلاج. وهي (سليمان، 2016: 28-34):
1. إعادة الهيكلة: معنى ذلك أن تتبع الشركة استراتيجيات جديدة من شأنها أن تساعد على معالجة الخلل المالي أو الإبقاء على الشركة وتطبيق الاستراتيجيات الجديدة. وحتى تكون إعادة الهيكلة فعالة فلا يجب أن تقتصر على إعادة الهيكلة المالية ولكن يجب أن تمتد لتشمل إعادة الهيكلة الإدارية حتى يتلزم الاثنان معا في تحقيق نتائج فعالة للتغلب على الخلل المالي ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:
 - أ. إعادة الهيكلة المالية وتتضمن ما يأتي: إعادة تقييم الموجودات، إعادة هيكلة الديون، مبادلة المديونية بالملكية، زيادة رأس المال، زيادة التدفقات النقدية الداخلة، خفض التدفقات النقدية الخارجة.
 - ب. إعادة الهيكلة الإدارية: وتعد إعادة الهيكلة الإدارية جزءا متمم لإعادة الهيكلة المالية ورغم أن إعادة الهيكلة الإدارية بعيدة نسبيا عن إعادة الهيكلة المالية مما يدفعنا لعدم التوسع فيها ولكننا نختصر في القول إنها يمكن أن تتم من خلال إعادة دراسة استراتيجيات الإنتاج بغرض تحسين الإنتاج وخفض تكاليفه، وإعادة دراسة استراتيجيات التسويق لزيادة الفعالية التسويقية وخفض تكاليف التسويق.
2. التطهير المالي: هو عملية القضاء على العجز المالي وعلى مديونية الشركة العمومية تجاه البنوك التجارية والخزينة العمومية ليصبح لها هيكل مالي متوازن.
3. الاندماج وتغيير الشكل القانوني: إن الاندماج أو تغيير الشكل القانوني للشركة من شأنهما أن يساعدا في التخلص من التعثر المالي.
4. التصفية أو البيع: من بين طرق وأساليب علاج التعثر المالي في الشركة أيضا إما القيام بالتصفية أو البيع.
5. أدوات السياسة الاقتصادية العامة: يمكن للحكومة القيام بسياسات نقدية ومالية من شأنها معالجة التعثر لدى الشركة من خلال تشجيع المصارف من أجل زيادة استعدادها لمنح الائتمان أو توسع في الإقراض المصرفي وقبول درجات عليا من المخاطر.

المحور الرابع: الجانب الميداني

1-4 التحليل المالي:

1-1-4 التحليل المالي لمتانة رأس المال: نستعرض في الفقرة الحالية نتائج التحليل المالي لمؤشرات متانة رأس المال والتي تمثل المتغيرات المستقلة في البحث، وقد أجري التحليل المذكور على البيانات والمأخوذة من الكشوفات المالية للفترة من (2011-2020) ولعينة المصارف المبحوثة، حيث كانت نتائج التحليل كما يأتي:

أولاً. مؤشر نسبة كفاية رأس المال: يلاحظ من نتائج التحليل لمؤشر كفاية رأس المال والمذكورة في الجدول رقم (2) أن المعدل العام للمصارف كافة في العينة والفترة (2011-2020) بلغ ما نسبته (165%)، والذي يستدل منه على أن المصارف المبحوثة لديها مستويات عالية في مؤشر كفاية رأس المال عند مقارنتها بنسبة كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل والبالغة (12%)، إذ شهد المتوسط السنوي معدلات عالية من هذا المؤشر. ولوحظ أيضاً وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 وبنسب كبيرة عن ذلك المعدل، بينما كان أقل مستوى للمؤشر في سنة 2011 والذي بلغ (83%). ومن جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف في فترة البحث تبين أن مستويات كفاية رأس المال لمصارف المنصور، وكوردستان، والائتمان تجاوزت المعدل العام مما يدل على أن تلك المصارف تحتفظ بمستويات عالية من رأس المال وهذا يعكس في قدرتها على تسديد التزاماتها ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل. في حين سجل هذا المؤشر في المصارف الأخرى في العينة مستويات أقل من المعدل العام. كما تبين أن مصرف الاتحاد لديه أقل مستوى لمؤشر كفاية رأس المال خلال فترة البحث والبالغ (36%)، بينما كانت أعلى قيمة لهذا المؤشر لدى مصرف الائتمان والتي بلغت (325%). كما تبين أن مصرف الائتمان، وكوردستان كانا من أكثر مصارف العينة في ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لديها. وبذلك نستدل على أن مصارف العينة كافة تمتلك رأس مال كافٍ لمواجهة أية تقلبات أو أزمات بسبب ارتفاع نسب هذا المؤشر لديها.

الجدول (2): مؤشر كفاية رأس المال

المتوسط	المصارف في العينة						السنوات	
	الائتمان	أشور	الشرق	الاتحاد	المنصور	كوردستان		بغداد
0.83	2.50	0.35	0.49	0.40	1.02	0.65	0.37	2011
1.16	3.14	0.65	0.53	0.21	2.34	0.68	0.55	2012
1.32	3.14	1.03	0.73	0.32	2.23	1.22	0.59	2013
1.50	2.86	1.40	1.09	0.39	2.10	2.07	0.58	2014
1.63	3.02	1.49	1.04	0.31	1.90	3.03	0.64	2015
1.90	3.74	0.52	1.01	0.34	2.26	4.55	0.86	2016
2.00	3.99	1.16	1.33	0.34	2.06	4.08	1.03	2017
2.21	3.70	2.76	1.10	0.40	2.04	4.19	1.27	2018
2.14	3.74	2.71	1.11	0.42	2.09	4.29	0.64	2019
1.81	2.66	2.22	1.06	0.50	2.10	3.83	0.28	2020
	3.25	1.43	0.95	0.36	12.0	62.8	0.68	المتوسط
1.65	المعدل العام							

المصدر: إعداد الباحثان من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ثانياً. مؤشر نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات: يلاحظ من نتائج التحليل لمؤشر إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات والمذكورة في الجدول رقم (3) أن المعدل العام للمصارف كافة في العينة والفترة (2011-2020) بلغ ما نسبته (40.8%) والذي يستدل منه على أن المصارف المبحوثة اعتمدت في توظيف أموال الملكية في موجوداتها بما نسبته (40.8%)، مما يدل على أن المصارف في العينة اعتمدت في تمويل موجوداتها بصورة أكبر على الديون قياساً

بأموال الملكية. كما شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب البسيط عن المعدل العام إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 عن المعدل العام، بينما شهدت السنوات الباقية انخفاض هذا المؤشر عن المعدل العام إذ إن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2011 والذي بلغ (34.3%) وأعلى نسبة في سنة 2017 والتي بلغت (46.1%). من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف تبين أن كل من مصارف كوردستان، والاتحاد، وأشور، والائتمان ارتفع لديها هذا المؤشر عن المعدل العام والبالغ (40.8%) وبالأخص في مصرف آشور والتي بلغت (61.6%) وهذا بدوره يؤثر حالة ارتفاع مستويات تعرض المالكين في هذا المصرف لمخاطر التعثر والفشل المالي نتيجة التوظيف العالي لأموال الملكية في الموجودات أكثر من المصارف الأخرى في العينة. كما تبين أن مصرف بغداد لديه أقل مستوى لمؤشر إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات من باقي المصارف والبالغة (19.9%)، مما يدل على أن هذا المصرف لديه تعرض للمخاطر بمستويات عالية وذلك في حالة حدوث أي تعثر أو فشل مالي كونه يعتمد على توظيف الديون بنسبة كبيرة في موجوداته قياساً بأموال الملكية.

الجدول (3): مؤشر نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات

المتوسط	المصارف في العينة							السنوات
	الائتمان	أشور	الشرق	الاتحاد	المنصور	كوردستان	بغداد	
0.343	0.342	0.500	0.206	0.445	0.403	0.343	0.160	2011
0.361	0.313	0.637	0.229	0.196	0.614	0.378	0.159	2012
0.370	0.327	0.649	0.262	0.436	0.355	0.396	0.165	2013
0.406	0.464	0.622	0.450	0.387	0.319	0.437	0.160	2014
0.410	0.492	0.598	0.410	0.413	0.268	0.510	0.177	2015
0.457	0.598	0.674	0.429	0.418	0.263	0.579	0.236	2016
0.461	0.662	0.707	0.362	0.443	0.226	0.571	0.254	2017
0.419	0.630	0.574	0.345	0.476	0.184	0.488	0.240	2018
0.437	0.569	0.622	0.406	0.548	0.191	0.484	0.242	2019
0.418	0.557	0.577	0.409	0.538	0.223	0.425	0.196	2020
	0.495	0.616	0.351	0.430	0.305	0.461	0.199	المتوسط
0.408	المعدل العام							

المصدر: إعداد الباحثان من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ثالثاً. مؤشر نسبة السيولة المتداولة: يلاحظ من نتائج التحليل لمؤشر السيولة المتداولة والمذكورة في الجدول رقم (4) أن المعدل العام وللمصارف كافة في العينة وللسنوات الدراسة (2011-2020) بلغ ما نسبته (168.3%) والذي يستدل منه على أن المصارف المبحوثة وخلال مدة الدراسة لديها سيولة بمستويات كبيرة، إذ شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام والذي ارتفع في السنوات 2014، 2015، 2016، 2017، 2018 عن المعدل العام، مما يدل على أن المصارف في تلك السنوات لها القدرة على مواجهة الالتزامات بمستويات عالية، في حين انخفض فيها المؤشر المذكور في السنوات الباقية عن المعدل العام وتبين أن أقل مستوى كان في سنة 2011 والذي بلغ (140.8%). من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف تبين أن مؤشر السيولة لمصارف كوردستان، وأشور، والائتمان تجاوز مؤشر المعدل العام مما يدل على أن تلك

المصارف تحتفظ بأرصدة نقدية كبيرة لمواجهة التزاماتها المالية، وفي الوقت نفسه، فإن الاحتفاظ بنقدية وبمستويات عالية يؤثر ضعف إدارة المصارف المبحوثة في استثمار تلك الأموال في مجالات يمكن أن تدر عليها أرباحاً وعوائد إضافية، في حين سجل هذا المؤشر في المصارف الباقية في العينة مستويات أقل من المعدل العام والتي مازالت لديها نسبة كبيرة من مؤشر السيولة. كما تبين أن مصرف بغداد لديه أقل مستوى لمؤشر مخاطر السيولة من باقي المصارف خلال سنوات الدراسة والبالغ (116.2%) في حين أن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في مصرف آشور والتي كانت مساوية إلى (242.1%)، وبذلك نستنتج أن مصارف العينة تعتمد سياسة الاحتفاظ بسيولة عالية لمقابلة التزاماتها وهذا بدوره يضعف من مستويات الاستثمار لموجوداتها المالية ومن ثم تخفيض مستويات العوائد المحققة من عمليات الاستثمار مما يدل على ضعف كفاءة إدارات المصارف المبحوثة في الموازنة بين الاحتفاظ بسيولة عالية وبين تحقيق العوائد.

الجدول (4): مؤشر نسبة السيولة المتداولة

المتوسط	المصارف في العينة							السنوات
	الانتماء	أشور	الشرق	الاتحاد	المنصور	كوردستان	بغداد	
1.408	1.516	1.271	1.135	1.701	1.631	1.458	1.144	2011
1.667	1.447	2.572	1.183	1.221	2.537	1.559	1.150	2012
1.619	1.478	2.655	1.202	1.710	1.530	1.598	1.159	2013
1.684	1.858	2.478	1.567	1.583	1.449	1.697	1.153	2014
1.679	1.955	2.327	1.456	1.527	1.347	1.916	1.227	2015
1.838	2.462	2.828	1.341	1.595	1.253	2.253	1.137	2016
1.874	2.927	3.111	1.176	1.613	0.935	2.216	1.140	2017
1.696	2.668	2.189	1.136	1.685	1.075	1.890	1.230	2018
1.768	2.269	2.838	1.308	1.860	1.121	1.880	1.097	2019
1.599	2.202	1.939	1.150	1.802	1.223	1.696	1.178	2020
	2.078	2.421	1.265	1.630	1.410	1.816	1.162	المتوسط
1.683	المعدل العام							

المصدر: إعداد الباحثان من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

4-1-2. التحليل المالي للتعثر المالي: خصصت هذه الفقرة لعرض نتائج التحليل المالي لمؤشرات التعثر المالي والذي يمثل المتغير المعتمد في البحث، وقد أجري التحليل المذكور على البيانات والمأخوذة من الكشوفات المالية وللفترة من (2011-2020) ولعينة المصارف المبحوثة، حيث كانت نتائج التحليل كما يأتي:

أولاً. مؤشر نسبة الأرباح قبل الضريبة إلى إجمالي الموجودات: تشير نتائج هذا المؤشر إلى مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الموجودات بشكل صحيح لتوليد الربحية، ويلاحظ من نتائج التحليل لمؤشر صافي الأرباح قبل الضريبة إلى إجمالي الموجودات والمذكورة في الجدول رقم (5) أن المعدل العام وكفاءة المصارف في العينة وللسنوات الدراسة (2011-2020) بلغ ما نسبته (2.37%) وهي نسبة ضعيفة تدل على ضعف كفاءة الإدارات بتشغيل الموجودات بشكل فاعل في توليد الأرباح. كما شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام إذ ارتفع هذا المؤشر في السنوات 2011، 2012، 2013، 2015 بينما انخفض المؤشر المذكور في السنوات الباقية عن

المعدل العام. وإن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2017 والذي بلغ (1.81%) وأعلى مستوى كان في سنة 2013 والبالغ (4.1%). من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف تبين أن مصارف بغداد، وكوردستان، وأشور شهدت ارتفاع مستويات مؤشر صافي الأرباح قبل الضريبة إلى إجمالي الموجودات عند مقارنتها بالمصارف الأخرى والتي سجلت مستويات أقل لديها. كما تبين أن مصرف الشرق لديه أقل مستوى لهذا المؤشر من باقي المصارف خلال فترة البحث والبالغ (1.30%) في حين أن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في مصرف كوردستان والتي كانت مساوية إلى (3.37%)، ولايد من الإشارة إلى أن كل من مصرف أشور والائتمان وخلال المدة 2018-2020 حققت خسارة وهذا يدل على عدم قدرة هذين المصرفين في استثمار أموالها بكفاءة وكذلك ارتفاع التكاليف خلال تلك السنوات. وبذلك نستنتج ضعف كفاءة إدارات المصارف المبحوثة في تحقيق الربحية وفي حالة عدم الاهتمام بهذا المؤشر ربما تتعرض للتعثّر المالي.

الجدول (5): مؤشر نسبة الأرباح قبل الضريبة إلى إجمالي الموجودات

المتوسط	المصارف في العينة							السنوات
	الائتمان	أشور	الشرق	الاتحاد	المنصور	كوردستان	بغداد	
0.0317	0.0417	0.0335	0.0324	0.0031	0.0358	0.0471	0.0285	2011
0.0315	0.045	0.0072	0.0349	0.0358	0.0359	0.0388	0.0228	2012
0.0410	0.0228	0.0539	0.0032	0.1071	0.038	0.0397	0.022	2013
0.0214	0.0026	0.0309	0.0063	0.0266	0.0233	0.0418	0.0186	2014
0.0218	0.0227	0.0474	0.0036	0.0004	0.0191	0.0502	0.0095	2015
0.0256	0.0124	0.0413	0.0223	0.0009	0.0219	0.0578	0.0223	2016
0.0182	0.0169	0.0408	0.0008	0.0006	0.0133	0.0459	0.0088	2017
0.0089	0.0136	0.0123	0.0025-	0.0003	0.0155	0.0066	0.0049	2018
0.0217	0.0098-	0.0241	0.0003	0.0032	0.0067	0.0002	0.0957	2019
0.0154	0.0065-	0.0418	0.0003-	0.0017	0.0063	0.0089	0.0182	2020
—	0.0222	0.0333	0.0130	0.0180	0.0216	0.0337	0.0251	المتوسط
0.0237	المعدل العام							

المصدر: إعداد الباحثان من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ثانياً. مؤشر نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض: تشير نتائج مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والمذكورة في الجدول رقم (6) أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة وللسنوات الدراسة (2011-2020) بلغ ما نسبته (25.4%) وهي نسبة عالية تدل على ضعف كفاءة إدارات المصارف المبحوثة في توظيف ما تقدمه من قروض كائتمان وكذلك ضعف مستويات التزامها بمعايير جودة الائتمان. كما شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام إذ ارتفع هذا المؤشر بشكل كبير في السنوات 2014، 2016، 2017، 2019 بينما انخفض المؤشر المذكور في السنوات الباقية عن المعدل العام، وإن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2013 والذي بلغ (19.5%) وأعلى مستوى كان في سنوات 2014 والبالغ (32%) وفي 2019 والبالغ (36.1%) ويمكن أن نعزو أسباب ارتفاعه في السنة 2014 إلى الأزمة الأمنية ودخول داعش لعدد من محافظات العراق، بينما كانت أسباب ارتفاعه في السنة 2019 يعود لأزمة كوفيد - 19. من جانب آخر ومن خلال المتوسط للمصارف تبين أن مصارف كوردستان، والائتمان شهدت ارتفاع مستويات مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض عند مقارنتها بالمصارف الأخرى والتي سجلت مستويات عالية جداً مما يدل على أنها أكثر تعرضاً

لمخاطر التعثر المالي من باقي المصارف في العينة. كما تبين أن مصرف الاتحاد لديه أقل مستوى لهذا المؤشر من باقي المصارف خلال فترة البحث والبالغ (10.8%) في حين إن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في مصرف الائتمان والتي كانت مساوية إلى (65.1%). وبذلك نستدل على وجود تفاوت بين المصارف المبحوثة في مستويات هذا المؤشر إذ إن عدد منها يقع تحت تأثير التعرض الائتماني مما يجعلها ضمن مخاطر التعثر المالي وفي مقدمتها مصرفي كوردستان والائتمان.

الجدول (6): مؤشر نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض

المتوسط	المصارف في العينة							السنوات
	الائتمان	أشور	الشرق	الاتحاد	المنصور	كوردستان	بغداد	
0.218	0.715	0.028	0.05	0.028	0.062	0.526	0.117	2011
0.208	0.713	0.044	0.053	0.049	0.078	0.396	0.124	2012
0.195	0.67	0.06	0.05	0.075	0.073	0.356	0.082	2013
0.320	0.695	0.213	0.156	0.193	0.201	0.707	0.075	2014
0.239	0.837	0.045	0.074	0.101	0.135	0.368	0.115	2015
0.216	0.711	0.084	0.092	0.112	0.134	0.282	0.096	2016
0.268	0.674	0.029	0.175	0.129	0.125	0.598	0.149	2017
0.232	0.439	0.413	0.178	0.142	0.144	0.105	0.202	2018
0.361	0.625	0.231	0.269	0.236	0.192	0.784	0.187	2019
0.282	0.432	0.288	0.226	0.019	0.388	0.403	0.218	2020
0.254	0.651	0.144	0.132	0.108	0.153	0.453	0.137	المتوسط
0.254	المعدل العام							

المصدر: إعداد الباحثان من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ثالثاً. مؤشر نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات: يعد صافي رأس المال العامل من المؤشرات المهمة لقياس سيولة وفعالية المصرف في الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل، ويلاحظ من نتائج التحليل لهذا المؤشر والمذكورة في الجدول رقم (7) أن المعدل العام ولكافة المصارف في العينة ولل سنوات (2011-2020) بلغ ما نسبته (33.2%) والذي يستدل منه على أن المصارف المبحوثة وخلال تلك الفترة اعتمدت سياسة غير كفوة تجاه توظيف رأس المال العامل وبمستويات منخفضة مما يؤثر في استدامة أنشطتها المصرفية. إذ شهد المتوسط السنوي للمصارف المبحوثة وجود حالات من التذبذب عن المعدل العام فقد ارتفع بنسب طفيفة في السنوات 2014، 2015، 2016، 2017، 2019، بينما انخفض المؤشر المذكور في السنوات الباقية عن المعدل العام. كما تبين أن أقل مستوى للمؤشر كان في سنة 2011 والذي بلغ (25.3%) وهذا يدل على أن المصارف المبحوثة أضاعت فرصاً استثمارية كان من الممكن أن تدر عليها عوائد إضافية. ومن جانب آخر وبالعودة إلى المتوسط للمصارف ولفترة الدراسة تبين أن مؤشر رأس المال العامل لمصارف كوردستان، والاتحاد، أشور، والائتمان تجاوز مؤشر المعدل العام مما يدل على أن تلك المصارف كانت أفضل حالاً عند مقارنتها مع باقي مصارف العينة وعلى الرغم من أن تلك المستويات لازالت غير جيدة، مما يعرضها لمخاطر التعثر بسبب عدم استغلال رأس المال العامل بشكل كفوء، وسجل هذا المؤشر في المصارف الباقية في العينة مستويات أقل من المعدل العام مما يدل على أن هذه المصارف ليست بأفضل حال من سابقتها تجاه تشغيل رأس المال العامل. ويشار إلى أن مصرف بغداد لديه أقل مستوى لمؤشر رأس المال العامل من باقي المصارف خلال سنوات البحث والبالغ (13.0%) في حين أن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في مصرف الائتمان والتي كانت مساوية إلى

(48.5%) وبذلك نستنتج أن المصارف في العينة وبشكل عام لديها مستويات ضعيفة في الاستفادة من رأس المال العامل في تشغيل وتوظيف موجوداتها المالية بصورة صحيحة وفي الأجل القصير. الجدول (7): مؤشر نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات

المتوسط	المصارف في العينة							السنوات
	الانتماء	أشور	الشرق	الاتحاد	المنصور	كوردستان	بغداد	
0.253	0.339	0.135	0.107	0.389	0.377	0.301	0.121	2011
0.323	0.307	0.571	0.141	0.177	0.593	0.348	0.126	2012
0.327	0.322	0.581	0.149	0.401	0.342	0.361	0.133	2013
0.360	0.460	0.559	0.312	0.357	0.306	0.392	0.133	2014
0.355	0.485	0.534	0.268	0.309	0.254	0.449	0.187	2015
0.363	0.588	0.596	0.195	0.346	0.187	0.528	0.104	2016
0.362	0.652	0.618	0.112	0.342	0.182	0.521	0.106	2017
0.324	0.617	0.506	0.091	0.359	0.061	0.455	0.175	2018
0.349	0.547	0.695	0.183	0.389	0.098	0.454	0.074	2019
0.301	0.532	0.397	0.089	0.371	0.174	0.401	0.143	2020
	0.485	0.519	0.165	0.344	0.257	0.421	0.130	المتوسط
0.332	المعدل العام							

المصدر: إعداد الباحثان من تحليل بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

2-4. التحليل الإحصائي:

1-2-4. تحليل الارتباط: يلاحظ من النتائج في الجدول رقم (8) الآتي:

1. **المستوى الكلي:** وجود علاقة ارتباط معنوية وعكسية بين متانة رأس المال وبين التعثر المالي وذلك بالاعتماد على قيمة معامل الارتباط بينهما والتي بلغت (-0.810) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.01). مما يعني أنه يوجد نوع من التلازم العكسي بين متانة رأس المال وبين التعثر المالي، وهذا يدل على أن أي تغيير في متانة رأس المال بالارتفاع أو الانخفاض سيؤدي إلى تغيير باتجاه معاكس في التعثر المالي، والعكس صحيح.

الجدول (8): الارتباط والتأثير لمتانة رأس المال في التعثر المالي

الأنموذج	الثابت B_0	قيمة $Beta$ المعيارية	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة $Sig.$ المحسوبة
متانة رأس المال	0.178	-0.810	0.655	129.377	0.001
قيمة t بدرجة حرية (1، 6) = 5.987					

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من النتائج في الجدول رقم (9) الآتي:

2. **المستوى الجزئي:** يلاحظ أن الارتباط على المستوى الجزئي بين مؤشرات متانة رأس المال وبين التعثر المالي أظهرت الآتي:

أ. وجود علاقات ارتباط معنوية وعكسية بين مؤشر كفاية رأس المال وبين التعثر المالي، وذلك استناداً لقيم معامل الارتباط المسجلة بينها والبالغة (-0.539) وعلى التوالي وهي قيم معنوية عند مستوى (0.01). مما يعني أنه يوجد نوع من التلازم العكسي بين مؤشر كفاية رأس المال وبين التعثر المالي وهذا يدل على أن أي تغيير في كفاية رأس المال بالارتفاع سيؤدي إلى تغيير باتجاه معاكس في التعثر المالي، والعكس صحيح.

ب. وجود علاقة ارتباط معنوية وطردية بين كل من مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات وبين متغير التعثر المالي وذلك استناداً لقيم معامل الارتباط المسجلة بينها والبالغة (0.746)، وهي قيم معنوية عند مستوى (0.01). مما يعني أنه يوجد نوع من التلازم الطردي بين كل من مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات وبين متغير التعثر المالي، وهذا يدل على أن أي تغيير في مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات بالارتفاع سيؤدي إلى تغيير بنفس الاتجاه في متغير التعثر المالي.

ج. وجود علاقة ارتباط معنوية وعكسية بين كل من مؤشر السيولة المتداولة وبين متغير التعثر المالي والتي بلغت (-0.491) وهذا يدل على أن أي تغيير في مؤشر السيولة بالارتفاع سيؤدي إلى تغيير باتجاه معاكس في التعثر المالي، والعكس صحيح.

وبالاستناد على نتائج تحليل الارتباط السابقة فإنه يتم رفض الفرضية الرئيسة الأولى والتي تنص على أنه: (لا توجد علاقة ارتباط معنوية وذات دلالة احصائية بين متانة رأس المال وبين التعثر المالي في المصارف التجارية المبحوثة وعلى المستويين الجزئي والكلي)، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (توجد علاقة ارتباط عكسية معنوية وذات دلالة احصائية بين متانة رأس المال وبين التعثر المالي في المصارف التجارية المبحوثة وعلى المستويين الجزئي والكلي).

الجدول (9): الارتباط والتأثير لأبعاد متانة رأس المال في التعثر المالي

الأنموذج	الثابت B ₀	قيمة Beta المعيارية	قيمة R ²	قيمة t المحسوبة	قيمة Sig. المحسوبة
كفاية رأس المال	0.033	-0.539	0.815	-6.863	0.000
حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات		0.746		11.831	0.000
السيولة المتداولة		-0.491		-5.622	0.009
قيمة t بدرجة حرية (6) = 1.943					

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي.

4-2-2. تحليل التأثير: يلاحظ من نتائج تحليل الانحدار البسيط الآتي:

1. **المستوى الكلي:** لتحقيق هدف الدراسة في التحقق من العلاقة التأثيرية لمتغير متانة رأس المال في التعثر المالي لدى المصارف في العينة وعلى المستوى الكلي فقد تبين من نتائج التحليل المذكورة في الجدول رقم (8) الآتي:

أ. إن متغير متانة رأس المال له تأثير في التعثر المالي في مصارف العينة وذلك استناداً إلى قيمة مستوى المعنوية المحسوبة والتي بلغت (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة (0.05) ويؤكد معنوية التأثير قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (129.377) وهي قيمة تزيد عن القيمة الجدولية (F) والبالغة (5.987) وبدرجات حرية (1، 6).

ب. إن متغير متانة رأس المال يفسر ما نسبته (65.5%) من التغير الحاصل في متغير التعثر المالي وذلك بموجب قيمة (R²) المعامل التفسيري والبالغة (0.655) وبالتالي فإن ما نسبته (34.5%) تعود لعوامل أخرى تؤثر في التعثر المالي غير متانة رأس المال.

وبذلك نستدل من هذا التحليل أنه على مصارف العينة أن تتوجه نحو تحسين أساليب تكوينها لمتانة رأس المال وذلك للحد أو التخفيف من التعثر المالي والتي من الممكن أن تتعرض لها بجانب الاعتماد على عوامل أخرى لم تؤخذ في البحث الحالي.

2. **المستوى الجزئي:** يلاحظ من النتائج العلاقات التالية: يلاحظ من نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول رقم (9) وعلى مستوى مؤشرات متانة رأس المال الآتي:

أ. إن مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات ومؤشر السيولة المتداولة تؤثر في التعثر المالي في مصارف العينة وذلك استناداً إلى قيم مستوى المعنوية المحسوبة والتي

بلغت (0.000)، (0.000)، (0.009) وعلى التوالي وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة (0.05) ويؤكد معنوية التأثير قيم (t) المحسوبة والتي بلغت (6.863)، (11.831)، (5.622) وعلى التوالي وهي قيم تزيد عن القيمة الجدولية (t) والبالغة (1.943) وبدرجة حرية (6). ب. إن مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات ومؤشر السيولة المتداولة يفسرون مجتمعين ما نسبته (81.5%) من التغير الحاصل في متغير التعثر المالي وذلك بموجب قيم (R²) المعامل التفسيري والبالغة (0.815)، وبالتالي فإن ما نسبته (0.185) تعود لعوامل أخرى تؤثر في التعثر المالي غير مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات ومؤشر السيولة المتداولة.

وبذلك نستدل من هذا التحليل أنه على مصارف العينة أن تتوجه نحو تحسين أساليبها في استخدامها لمؤشرات المتانة المالية والممثلة بكل من مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات ومؤشر السيولة المتداولة وذلك للحد أو التخفيف من التعثر المالي التي تتعرض لها بجانب الاعتماد على عوامل أخرى لم تؤخذ في البحث الحالي.

وبالاستناد على نتائج تحليل الانحدار السابقة فإنه يتم رفض الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على أنه: (لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة احصائية لمتانة رأس المال في التعثر المالي في المصارف التجارية المبحوثة وعلى المستويين الجزئي والكلي)، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه (يوجد تأثير معنوي وذو دلالة احصائية لمتانة رأس المال في التعثر المالي في المصارف التجارية المبحوثة وعلى المستويين الجزئي والكلي).

4-2-3. تحليل التباين:

4-2-3-1. التباين في متانة رأس المال: تم تطبيق اختبار التباين الأحادي للتحقق من فرضية البحث الثالثة وذلك ضمن برنامج SPSS V.26 حيث تشير النتائج في الجدول رقم (10) إلى أن المصارف المبحوثة تتباين في أساليب تكوينها لمتانة رأس المال لديها، وذلك بموجب قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (22.307) والتي كانت أكبر من القيمة الجدولية وبدرجات حرية (1، 6) والبالغة (5.987) ويؤكد ذلك أن قيمة مستوى المعنوية المحسوبة بلغت (0.001) وهي أصغر من المعنوية الافتراضية (0.05). وهذا يشير إلى الإجابة عن السؤال الثالث في مشكلة البحث، مما يعني رفض فرضية البحث الثالثة وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن المصارف المبحوثة لديها تباين معنوي ذو دلالة احصائية عند 0.05 في أساليب تكوينها لمتانة رأس.

الجدول (10): التباين بين المصارف المبحوثة في المتانة المالية لرأس المال

التباين في	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	درجات الحرية	قيمة المعنوية المحسوبة
المتانة المالية	22.307	5.987	(1، 6)	0.001

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج تحليل التباين.

ولمعرفة أي من المصارف المبحوثة أعلى في المتانة المالية لرأس المال فإنه يتم الرجوع للاختبارات البعدية وبطريقة أقل فرق معنوي (Least Significant Difference) (LSD) حيث بينت النتائج في الجدول رقم (11) أن المصارف المبحوثة كافة تمتلك المتانة المالية لرأس المال ولكن بمستويات مختلفة عن بعضها وذلك استناداً لقيم المعنوية المحسوبة لها والتي كانت جميعها أقل من مستوى المعنوية للبحث والبالغة (0.05)، ولمعرفة أي من تلك المصارف تمتلك الأفضلية في متانة رأس المال يتم الرجوع للأوساط الحسابية لها وحيث إن الوسط الحسابي لمصرف الائتمان

والبالغ (1.941) كان أكبر الأوساط الحسابية في العينة فهذا يدل على أن المتانة المالية لرأس المال في مصرف الائتمان أعلى من باقي المصارف في العينة وهكذا يتم ترتيب المصارف في المبحوثة حسب متانتها المالية وبموجب قيم اوساطها الحسابية من الأعلى قيمة إلى الأقل قيمة.

الجدول (11): الاختبارات البعدية بموجب المتانة المالية

الترتيب	الأوساط الحسابية	القيمة المعنوية بموجب معيار LSD	مصارف العينة
السادس	0.807	0.013	مصرف بغداد
الثاني	1.712	0.001	مصرف كوردستان
الثالث	1.489	0.001	مصرف المنصور
السابع	0.681	0.011	مصرف الاتحاد
الخامس	0.855	0.012	مصرف الشرق
الرابع	1.244	0.012	مصرف آشور
الأول	1.941	0.001	مصرف الائتمان

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج تحليل الاختبارات البعدية.

2-3-2-4. التباين في التعثر المالي: تم تطبيق اختبار التباين الأحادي للتحقق من فرضية البحث الثالثة وذلك ضمن برنامج SPSS V.26 حيث تشير النتائج في الجدول رقم (12) إلى أن المصارف المبحوثة تتباين في طرق تعرضها للتعثر المالي، وذلك بموجب قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (45.939) والتي كانت أكبر من القيمة الجدولية ودرجات حرية (1، 6) والبالغة (5.987) ويؤكد ذلك ان قيمة مستوى المعنوية المحسوبة بلغت (0.001) وهي أصغر من المعنوية الافتراضية (0.05).

الجدول (12): التباين بين المصارف المبحوثة في التعثر المالي

التباين في	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	درجات الحرية	قيمة المعنوية المحسوبة
التعثر المالي	45.939	5.987	(1، 6)	0.001

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج تحليل التباين.

ولمعرفة أي من المصارف المبحوثة أقرب إلى التعثر المالي فإنه يتم الرجوع للاختبارات البعدية وبطريقة أقل فرق معنوي (LSD) (Least Significant Defference) حيث بينت النتائج في الجدول (12) أن المصارف المبحوثة كافة لا تعاني من التعثر المالي في الفترة الزمنية للبحث ولكن بمستويات مختلفة عن بعضها وذلك استناداً لقيم المعنوية المحسوبة لها والتي كانت جميعها أقل من مستوى المعنوية للبحث والبالغة (0.05)، ولمعرفة أي من تلك المصارف أكثر بُعداً عن التعثر المالي يتم الرجوع للأوساط الحسابية لها وحيث إن الوسط الحسابي لمصرف الاتحاد والبالغ (0.420) كان أكبر الأوساط الحسابية في العينة فهذا يدل على أن مصرف الاتحاد أكثر بُعداً من التعثر المالي عن باقي المصارف في العينة وهكذا يتم ترتيب المصارف في المبحوثة حسب بعدها عن التعثر المالي وبموجب قيم اوساطها الحسابية من الأعلى قيمة إلى الأقل قيمة.

ومن نتائج تحليل التباين فإنه يتم رفض فرضية البحث الثالثة والتي تنص على أنه: (لا يوجد تباين معنوي ذو دلالة إحصائية عند 0.05 بين المصارف المبحوثة تجاه متانة رأس المال والتعثر المالي)، وقبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى أنه (يوجد تباين معنوي ذو دلالة إحصائية عند 0.05 بين المصارف المبحوثة تجاه متانة رأس المال والتعثر المالي).

الجدول (13): الاختبارات البعدية بموجب التعثر المالي

الترتيب	الأوساط الحسابية	القيمة المعنوية بموجب معيار LSD	مصارف العينة
الخامس	0.097	0.021	مصرف بغداد
السادس	0.112	0.024	مصرف كردستان
الثالث	0.144	0.001	مصرف المنصور
الأول	0.420	0.000	مصرف الاتحاد
الثاني	0.302	0.001	مصرف الشرق
الرابع	0.232	0.017	مصرف آشور
السابع	0.157	0.033	مصرف الائتمان

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج تحليل الاختبارات البعدية.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. تبين أن المصارف في العينة تمتلك مستويات عالية من متانة رأس المال والتي تمكنها من مواجهة المخاطر والأزمات والتي من الممكن أن تؤثر على أنشطتها المصرفية وذلك بالاستناد على المستويات العالية لمؤشرات المتانة المالية التي تبناها البحث الحالي والتي أفرزتها نتائج التحليل المالي.
2. يمكن أن نعزو مسببات المستويات العالية لمتانة رأس المال في المصارف المبحوثة إلى أن المصارف التجارية العراقية تعمل في بيئة محلية وتعتمد تحقيق الربحية من خلال المشاركة في مزايدات العملة للبنك المركزي العراقي فضلاً عن أن أغلب أنشطة الائتمان الذي تقدمها تلك المصارف يذهب لأنشطة استهلاكية للأفراد ويتم بضمانات عقارية.
3. تبين أن المصارف في العينة ليست قريبة من التعثر المالي وذلك لأن كافة المؤشرات التي تبناها البحث الحالي جاءت بمستويات مقبولة والتي من الممكن أن يكون تأثيرها على أنشطتها المصرفية بمستويات ضعيفة وبموجب ما أفرزته نتائج التحليل المالي.
4. وجود علاقة ارتباط معنوية وعكسية بين متانة رأس المال وبين التعثر المالي وذلك بالاعتماد على قيمة معامل الارتباط بينهما وهذا يدل على أن أي تغيير في متانة رأس المال بالارتفاع أو الانخفاض سيؤدي إلى تغيير باتجاه معاكس في التعثر المالي والعكس صحيح.
5. وجود تباين بين المصارف المبحوثة في طرق تكوين متانة رأس المال وفي أساليب مواجهتها للتعثر المالي حيث تبين أن مصرف الائتمان هو من أفضل المصارف المبحوثة في المتانة المالية بينما كان مصرف الاتحاد هو الأكثر بُعداً عن مواجهة التعثر المالي.

ثانياً. المقترحات

1. أن تعمل المصارف المبحوثة على توسيع نطاق أنشطتها المصرفية وذلك بخلق الفرص للعمل في البيئة الإقليمية للبلدان المجاورة وكذلك العمل في البيئة المصرفية العالمية من أجل بناء نظام مصرفي عراقي يتمتع بالسمعة الإقليمية والعالمية.
2. أن تلجأ المصارف المبحوثة إلى التقليل من مستويات الاعتماد على تحقيق الربحية من مزايدات العملة للبنك المركزي كونها ليست من الأنشطة الجوهرية للمصارف التجارية والتوجه نحو ممارسة الأنشطة الجوهرية للمصارف التجارية.
3. ضرورة أن تسهم المصارف التجارية المبحوثة في تنمية وإعمار البلد وذلك من خلال توجيه الائتمان الذي تمنحه من القطاعات الاستهلاكية إلى قطاعات الاستثمار والتنمية لمختلف الأنشطة الاقتصادية في البلد.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. إسماعيل، علي محسن، الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية راس المال وفق متطلبات بازل 111، البنك المركزي عراقي/ دائرة مراقبة الصيرفة، 2018.
2. أمين، ساكار ظاهر عمر، 2022، دور التدقيق الاستراتيجي للحد من التعثر المالي للشركات- دراسة مختارة لعينة من الشركات العراقية، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 2، العدد 2.
3. برغلي، ريم خليل، 2020، محددات كفاية رأس المال في المصارف السورية التقليدية الخاصة، رسالة ماجستير، قسم المالية والمصرفية، المعهد العالي لإدارة الاعمال، سوريا.
4. البطرني، رنا محمد، ومتولي، الآء ممدوح محمد، 2021، أثر مؤشرات المتانة المالية في قيمة البنوك المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 44، العدد 1.
5. البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة، 2018، الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية راس المال وفق متطلبات بازل III.
6. بو هريرة، عباس ومصطفى، عبد اللطيف، 2017، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر- حالة بنك (AGB-Cpa)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7.
7. التميمي، حيدر كاظم نصر الله، 2021، يان اثر الأزمات المالية على نسبة كفاية رأس المال والدخل الخاضع للضريبة باستخدام اختبارات الضغط دراسة تطبيقية في مصرف آشور الدولي التجاري المدرج في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية التراث الجامعة، المجلد 1، العدد 31.
8. الحسنوي، سالم صلال راهي، 2014، التنبؤ بالتعثر المالي لشركات الاستثمار باستعمال النسب المالية لنموذج Kida وأثرها على EPS دراسة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 9.
9. الدعمي، عباس كاظم جاسم والمرسومي، مروج طاهر هذال، 2014، قياس أثر كفاية راس المال في تقويم الأداء المالي المصرفي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 13، العدد 53.
10. رمو وحيد محمود، الوتار سيف عبد الرزاق محمد، "استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 22، العدد 100.
11. السليفاني، دعاء سيف الله سامي، 2020، متانة رأس المال في المصرف التجاري مدخل في استدامة الائتمان المصرفي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2008-2018)، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك.
12. سليمان، انتصار، 2016، التنبؤ بالتعثر المالي في الشركات الاقتصادية-تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر.
13. سماوي، كرار محمد، عبد المهدي، عبد الخالق دبي، 2022، *تحليل العلاقة بين التعثر المالي والأداء المصرفي - مصرف الاقتصاد حالة دراسية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 14، العدد 3.

14. سميرة، عباس، 2016، التعثر المالي للبنوك، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، الجزائر.
15. شاهين، علي، ومطر، محمد، 2011، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين- دراسة تطبيقية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، فلسطين، المجلد 25، العدد 4.
16. صندوق النقد العربي، تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، 2017، أبو ظبي.
17. عبد الحميد، مناهل مصطفى وكاظم، حسن عبد نزال، 2020، السيولة المصرفية وامكانية استثمارها في تعزيز الملاءة المالية لعدد من المصارف التجارية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 26، العدد 119.
18. عبد الرزاق، ندى عبد السلام، 2022، أثر ضمان الودائع في الحد من التعثر المالي- شركة ضمان الودائع العراقية نموذجاً، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 73.
19. العلي، محمد عبد فهد والجراح، نعيم صباح، 2022، تحليل مؤشرات هيكل رأس المال والمخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة 2011-2020، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، المجلد 38، العدد 52.
20. فاطمة، بوشمية، 2019، مسؤولية المسير عن التعثر المالي للشركة، رسالة ماجستير، تسيير شركات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
21. كاظم، محمد علي، وحسن، جعفر جليل عبادي 2021، دور السيولة المصرفية في الأداء المصرفي: دراسة عينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2006-2015، مجلة معين، جامعة الكفيل، العدد 7، النجف الأشرف.
22. كريم، زايد، 2017، إتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية: دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
23. كريم، عقيل دخيل، 2018، قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامع المثنى، المجلد 9، العدد 2.
24. ليان، فريد خليل، 2019، مقررات كفاية راس المال بين النشأة والتطور، اتحاد شركات الاستثمار، الكويت.
25. الهام، حجام، 2016، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية دراسة حالة BNA وكالة ام البواقي 316، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
26. هاني، خليفة، 2022، استخدام أساليب التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي للشركة- دراسة حالة مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة برج بو عريريج EMBAG، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بو عريريج.
27. يوسف، احمد هاشم احمد، أبكر، عماد يعقوب حامد، خاطر، آدم هرون عمر، 2022، التنبؤ بالتعثر المالي لشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 48.
28. يونس، عبد الله، 2022، أثر التعثر المالي في ظل الدور المعدل لدورة حياة الشركة على السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد ضريبة الدخل "دليل من الشركات المقيدة في البورصة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد 6، العدد 2.

ثانياً المصادر الأجنبية:

1. AlZoubi, M. 2021, Bank capital adequacy: The impact of fundamental and regulatory factors in a developing country. *Journal of Applied Business Research (JABR)*, 37(6), 205-216.
2. Chiaramonte, L., & Casu, B., 2017, Capital and liquidity ratios and financial distress. Evidence from the European banking industry. *The British Accounting Review*, 49(2), 138-161.
3. Chieng, J.R. 2013, Verifying the Validity of Altman's Z' Score as a Predictor of Bank Failures in the Case of the Eurozone, master dissertation, Submitted to the National College of Ireland.
4. Coelho, M.Y. 2012. Predicting Corporate Failure: an application of Altman's Z Score and Altman's EMS models to the JSE Alternative Exchange from 2008 to 2012, doctoral dissertation, University of Cape Town, South Africa.
5. Kariuki, H.N., 2013. The effect of financial distress on financial performance of commercial banks in Kenya, Doctoral dissertation, University of Nairobi.
6. Kosmidou, K., 2008, The determinants of banks' profits in Greece during the period of EU financial integration. *Managerial finance*.
7. Mbaeri, M.N., Uwalake, U. and Gimba, J.T., 2021, Capital adequacy ratio and financial performance of listed commercial banks in Nigeria. *Journal of Economics and Allied Research*, 6(3), pp.81-88.
8. Michalkova, L., Adamko, P., Kovacova, M., 2019, The Analysis of Causes of Business Financial Distress. *Advances in Economics, Business and Management Research*, 56(3), 1-14.
9. Mili, M., Sahut, J. M., Trimeche, H., & Teulon, F., 2017, Determinants of the capital adequacy ratio of foreign banks' subsidiaries: The role of interbank market and regulation. *Research in international business and finance*, 42, 442-453.
10. Mohammed, A-H. J., 2018, measuring the Determinants of capital Adequacy and its Impact on Efficiency in the Banking Industry: A Comparative Analysis of Islamic and Conventional Banks, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Islamic Finance, Center for Islamic Finance, University of Bolton, Manchester, UK.]
11. Munteanu, I. 2012, Bank liquidity and its determinants in Romania. *Procedia Economics and Finance*, 3, 993-998.
12. Ngwa, L.N., 2016. Impact of Financial Distress on UK Bank Performance and Customer Loyalty: An Empirical Study. University of Wales Trinity Saint David, Doctoral dissertation, United Kingdom.
13. Rudhani, L. H., & Balaj, D., 2019, The effect of liquidity risk on financial performance. *Advances in Business-Related Scientific Research Journal*, 10(2), 20-31.
14. Sanjawi, S- A & Essa, S-K, 2021, The Role of Liquidity Indicators to Assess its Risks and Enhance Capital Adequacy in Banking Activity, *Journal of Economics and Administrative Sciences* Vol.27, NO. 130, pp. 342-322.
15. Shingjergji, A., & Hyseni, M. 2015, The Determinants of Capital Adequacy Ratio in the Albanian Banking System during 2007-2014. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 3, 1-10.